

حركة المطالبة بالدستور في اليابان

١٨٧٨ - ١٨٩٠

للدكتور روف عباس حامد

كلية الآداب — جامعة القاهرة

ظلت اليابان تحكم بواسطة عشيرة من الأمراء الاقطاعيين آل طوكوجاوا Tokgyawa منذ عام ١٦٠٣ حتى استرد الامبراطور موتسهييتو Mutsuhito سلطته في عام ١٨٦٨ وأطلق على العهد الجديد الذي استمر حتى ١٩١٢ اسم Meiji (أى الحكم المستنير) وعندئذ شهدت اليابان عهداً اصلاحياً جديداً اقترن ببناء الدولة الحديثة وادخال التجديد على شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية .

ولم يكن هذا التغيير عفويا ، وإنما جاء نتيجة تطور تدريجى نبشت جذوره في عهد الاقطاع (عصر طوكوجاوا) ، وأخذت تنمو نمواً وثيداً حتى هيات الظروف لمرحلة انتقال جديدة وضعت اليابان على أعتاب العصر الحديث . فقد بدأت الصناعة تلعب دوراً أكثر أهمية في الاقتصاد اليابانى في القرن الأخير من عصر طوكوجاوا وأصبحت الصناعة منافساً للزراعة بصورة لا يستهان بها ، وأخذت السوق الوطنية تنشأ تدريجياً على أنقاض

صور المبادلات التقليدية ، وبدأت النقود تلعب دوراً متزايداً في السوق .
 وصاحب هذا التطور ظهور فئة اجتماعية جديدة من الرأسماليين التجاريين
 ثم الرأسماليين الصناعيين أصبحت منافساً قوياً للاستقراطية العسكرية ممثلة
 في الطبقة الإقطاعية Samurai (1) وقدرة هذه الفئة الاجتماعية الجديدة
 أن تدق إسفيناً شق الاستقراطية العسكرية إلى قسمين : كبار الإقطاعيين
 وصغارهم واستطاعت الطبقة الجديدة أن تستقطب القسم الأخير نحوها فكان
 عضدها صغار الإقطاعيين في النضال ضد القسم الأول . وكان الصراع بين
 هؤلاء وأولئك بمثابة آلام المخاض التي تسبق الولادة ، ولادة عصر جديد
 يختلف عن سابقه تمام الاختلاف .

وبدأت شواهد التطور الجديد تبدو في ثورات الفلاحين التي ازدادت حدة
 وعنفاً في أواخر عصر طوكوجاوا وساعدت على قيامها مجموعة من العوامل
 يمكننا هنا أن نرصد بعضها ، فقد كان عبء الضرائب يكاد يقع على كاهل الفلاحين
 فيقدم الفلاحون وخدم محصول الأرز - المحصول الرئيسي في البلاد - إلى
 الحكام الإقطاعيين ، وكان حكام الأقاليم من الساموراي يثقلون كاهل الفلاحين
 بعدد من الضرائب الإضافية التي تذهب بما يتبقى لديهم من محصول الأرز ،
 وقد تدفعهم إلى الاستدانة من التجار لضمان بقاء الأرض التي يزرعونها رغم
 أنهم لم يملكوها سوى حق الانتفاع بها ، أما ملكية الرقبة فكانت للسادة
 الإقطاعيين وبذلك وجد تجار المدن السبيل ممهداً أمامهم لاستثمار أموالهم في
 الريف وبذلك أصبحت لهم مصالح زراعية جعلتهم طرفاً في عملية الانتاج
 الزراعي في مواجهة الأرستقراطية العسكرية الإقطاعية التي كانت الأرض
 دعامة وجودها وكيانها السياسي (2) .

وبالإضافة إلى الضرائب الفادحة ، كانت اليابان تعاني في أواخر عهد
 طوكوجاوا من نقص المواد الغذائية فقد كان جل اعتماد اليابانيين على الأرز ،

ومع التزايد المستمر في عدد السكان ، وعزلة اليا بان عن جيرانها ونشوء المدن وهجرة الفلاحين إليها ، وما يترتب على ذلك من نقص في الأيدي العاملة الزراعية وفي الانتاج الزراعى ، كل ذلك أدى إلى تزايد أسعار الأرز بصورة مستمرة ، فاستفادت طبقة التجار من هذه الظاهرة بقدر ما خسر الاقطاعيون والفلاحون ^(٢) ، وإن تفاوتت درجة الخسارة عند هؤلاء وأولئك .

وما كادت تحمل الثلاثينات من القرن التاسع عشر حتى أخذت تناقضات النظام تعبر عن نفسها في شكل أزمات متعددة ، فقد ترتب على فشل السلطة في حل مشاكل الفلاحين ثورة عارمة في ضواحي مدينة أوساكا في عام ١٨٣٧ تزعمها أحد صغار الساموراي ، ودعا سكان المدن والريف أن يهبوا في وجه الحكام القساة والتجار الأثرياء الذين كونوا ثرواتهم على حساب الفقراء الجياع ، . ورغم أن تلك الحركة سحقته في مهدها إلا أنها زادت الناس جرأة على النظام ، وأخذت ثورات الفلاحين تتتابع هنا وهناك ^(٣) .

وانعكست هذه الظاهرة على الحياة الفكرية ، فأخذ بعض المثقفين (وكانوا من المنتمين إلى الفئة الدنيا من الأرستقراطية العسكرية) يعيدون تفسير تعاليم كنفوشيوس ، فاعتبروا حكم طوكوجاوا اغتصابا لسلطة الامبراطور بصورة غير شرعية ، ومن ثم لا يجب طاعة السلطة . وساعدت الظروف الدولية على الاجهاز على النظام الاقطاعي ، فلم يعد مجديا استمرار العزلة التي فرضها الحكام الاقطاعيون على اليا بان خشية وقوعها فريسة الاستعمار الغربي ، واضطروا أخيرا أن يفتحوا موانئهم أمام السفن الأمريكية والانجليزية التي تزايدت مصالحها في المياه اليابانية ، وتزايد ضغطها على حكام اليا بان من أجل فتح موانئهم للملاحة الدولية ^(٤) . وبذلك تدعمت التأثيرات الفكرية الغربية التي وفدت إلى اليا بان منذ مطلع القرن الثامن

عشر . وأصبحت الأفكار الليبرالية الغربية تجتذب اهتمام بعض المثقفين اليابانيين ، والثقافة عندئذ محصورة في طبقة الساموراي الإقطاعية العسكرية .

وكان الانقلاب الذي استعاد به الامبراطور سلطته من صنع هؤلاء المثقفين الذين أيقنوا أن استمرار الحكم وتدعيم مركز اليابان في مواجهة أعدائها - وخاصة الغرب - تتطلب تكوين دولة قومية موحدة ذات سلطة مركزية قومية ، تضع حداً لفوضى الصراع بين الحكام الإقطاعيين وأيقنوا أن إيجاد مخرج للأزمة التي تردت فيها البلاد لا يمكن أن يتم على يد حاكم إقطاعي جديد ، لأن توليه السلطة سيحرك الغيرة في قلوب منافسيه فينازعونه السلطة ، وتلفتوا حولهم فوجدوا في شخص الامبراطور موتسهيرو Mutsuhito - الذي لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من عمره - الرمز الذي يمكن أن تجتمع حوله البلاد ، لما لشخص الامبراطور من قداسة ، فهو سليل الربة « الشمس » التي أورثته ملك بلاد اليابان (Nippon منبع الشمس) فاستخدام شخص الامبراطور كرمز لحركة سياسية يضاف على تلك الحركة شعبية لا ريب فيها .

وهكذا اجتمعت كلة بعض أجنحة طبقة الساموراي الإقطاعية العسكرية من مختلفون مع سلطة طوكوجاوا Tokugawa Bakufu ، مع المثقفين المنتمين إلى نفس الطبقة ، وصغار المحاربين ، بعضهم أثرياء التجار بمدينة أوساكا وغيرها من المدن الكبرى الذين رأوا في النظام الجديد أملهم في التخلص من ضغوط السلطة الإقطاعية وفي توسيع مجالات الاستثمار ، كما رأى أعيان الريف Gono فرصتهم للانفراد بالسلطة في الريف .

وبدأ الانقلاب بانتقال العاصمة من كيوتو Kyoto إلى ايدو Edo التي أصبحت تسمى منذ ذلك الحين « طوكيو » (أي العاصمة الشرقية) وكانت من قبل مركزا النظام الحكم في عصر طوكوجاوا . واقتزن هذا الانتقال

بإقصاء آخر حكام طوكوجاوا (الشوجون Shogun) عن السلطة بقرار من الامبراطور ، وتقسيم البلاد إلى عدد من المحافظات (Ken) بدلا من الأقاليم الانقطاعية (Han) ، وأسندت إدارة أمور المحافظات إلى موظفين إداريين يعينهم الامبراطور، وكان هؤلاء في العادة يختارون من بين الساموراي السابقين الذين صاندوا النظام الجديد . ثم أجرى مسح شامل للأطيان الزراعية تقرر على أثره تسجيل الأراضي باسم زارعها ، وبذلك استقرت دعائم الملكية الفردية للأرض الزراعية وبدأت تظهر فئة كبار الملاك وأدخل أسلوب الاستغلال الرأسمالي في الزراعة . ثم شرعت الحكومة في إقامة المشروعات الصناعية الحديثة ، كما شجعت رأس المال الخاص على ارتياد ميدان الصناعة ، ومهدت الطريق أمام الاستثمارات في سائر مجالات الاقتصاد (٦) .

واستقر رأى صناع النظام الجديد على اختيار النموذج الغربي كإطار للدولة ، وهنا واجهتهم مشكلة الاختيار بين دولة لبرالية ديمقراطية ، أو دولة ذات حكم مطلق يستند إلى بيروقراطية مركزية ، فكان النموذج الأخير للدولة أكثر قبولا لديهم ، فهو يهيئ الفرصة للسلطة لاجراء ما تشاء من تغييرات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتي من جانب المجالس النيابية ، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولا لدى اليابانيين بحكم تراثهم الثقافي والسياسي . فكان النظام الجديد حركة اصلاحية في إطار التقاليد اليابانية الراسخة ، تتأثر دوافعها إلى حد كبير بمصالح الفئات الاجتماعية التي شاركت في صنعها ، وتعد خطوة كبرى نحو تكوين اليابان الحديث . ولما كان النظام الجديد قد أسقط من حسابه المشاركة الشعبية في إدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية على النمط الغربي ، فقد قامت حركة اللطالبة بالحياة الدستورية عرفت باسم حركة الحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken undo ، وهي الحركة التي يعنى هذا البحث بدراستها .

وكما تزعم فريق من طبقة الساموراي الاقطاعية العسكرية حركة استعادة الامبراطور لسلطته ، ووضعوا أسس النظام الجديدة ، كان ثمة فريق آخر من الساموراي المثقفين الذين تأثروا بالفكر الليبرالي الغربي من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة ودراساتهم للتيارات الفكرية التي سادت في أوروبا في القرن التاسع عشر . فلم يكن الساموراي طبقة عسكرية إقطاعية فحسب ؛ بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها - في عصر طوكوجاوا - في مدارس خاصة بهم عرفت باسم Hanka حيث كانوا يدرسون الثقافة الصينية وتعاليم كنفوشيوس والرياضيات . كما التحق بعض أفراد الساموراي بمدارس أخرى للثقافة الحرة ظهرت في أواخر عصر طوكوجاوا عرفت باسم Shijuku كان يختلف إليها - بالإضافة إلى الساموراي - أبناء التجار وأعيان الريف ، وكانت تلك المدارس تعنى في الأصل بتدريس الثقافة الصينية ، وأصبحت منذ أواخر طوكوجاوا - ومطلع القرن التاسع عشر على وجه التحديد - تعنى بدراسة علوم الغرب التي عرفت باسم Yogaku وكان أشهر تلك المدارس وأكثرها اهتماما بالثقافة الغربية Ogata Shijuku التي أنشئت بمدينة أوساكا وتخرج فيها معظم المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية وروجوا لها مثل Fukuzawa Yukichi رائد التعليم الجامعي الحديث في اليابان .

وتصدى هذا الفريق من الساموراي المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية في عهد مييجي ، لأنهم وإن اتفقوا مع مؤسسي النظام الجديد حول ضرورة تصفية نظام طوكوجاوا وتوحيد البلاد وإنشاء دولة حديثة ، إلا أنهم يرون ضرورة أن يكون النظام الجديد مائلا لنظام الديمقراطية الغربية ، وخاصة أن اليابان كانت منذ أواخر عصر طوكوجاوا في طريق التحول الرأسمالي . ومن ثم اختلف مفهومهم لمرحلة « التحضر والاستنارة Bummei Kaika » التي كانت تشكل إطار العمل السياسي في مطلع عهد مييجي ؛ فهم يرون فيها

حركة تجديد شاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا ، بينما رأى فيها خصومهم السياسيون سلطة مركزية مطلقة مستنيرة تدور حول محور الامبراطور باعتباره - وليس الأمة - مصدر السلطات (٧) .

والتقت آمال مثقفي الساموراي مع أحلام أعيان الريف الذين كانوا الزعامات التقليدية للريف الياباني في أواخر عصر طوكوجاوا ، وكانت ثورات الفلاحين تهب هنا وهناك بقيادتهم ضد نظام الحكم الإقطاعي وضد استبداد السادة الإقطاعيين . وساعد الإصلاح الزراعي الذي أجرته السلطة في مطلع عهد مييجي على إزاحة السادة الإقطاعيين من الريف وفتح الطريق أمام الأعيان ، للسيطرة على مقاليد الأمور في قراهم ؛ فأصبحت إدارة القرى خالصة لهم ، واستطاعوا تكوين ملكيات زراعية كبيرة استخدموا فيها أساليب الاستغلال الرأسمالي وساروا بعملية تتجير الزراعة خطوات واسعة ، وأدلوأ بدلوهم في الصناعة وخاصة الصناعات الغذائية وتجهيز الحرير والغزل والنسيج (٨) وتطلعوا إلى المشاركة بنصيب في السلطة يعدل ما لهم من وزن اقتصادي ومكانة اجتماعية في الريف ، وخاصة أنهم استمروا يقودون نضال الفلاحين ضد السلطة في مطلع عهد مييجي (أوائل السبعينات) ، فنظموا حركة مقاومة التجنيد الإجباري التي اقترنت بنشوء الجيش الحديث ، وكذلك حركة معارضة نظام التعليم الابتدائي الحديث .

فقد اقترنت الإصلاحات الجديدة بفرض المزيد من الضرائب على الأراضي الزراعية التي لم تكن قد أنقصت عما كانت عليه في عصر طوكوجاوا ، وبذلك وقع معظم عبء تمويل الإصلاحات الجديدة على عاتق الفلاحين من حصيلة ضريبة إضافية فرضت على الأراضي الزراعية عرفت باسم Sonpi ، وكان نصيب الأعيان من هذه الحصيلة كبيراً بسبب إتساع مساحة ملكياتهم ، فنشب عدد من ثورات الفلاحين في مناطق متفرقة بقيادة الأعيان وشاركت بهض

عناصر الساموراي المعارضين للنظام الجديدة في تلك الحوادث ؛ فاشتبهوا
مع قوات الحكومة في معارك حربية كان آخرها تمرد Satsuma في عام
١٨٧٧ وانتهى بإسكات العناصر المعارضة من بقايا الساموراي ، وأصبح
أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين
الفلاحين ؛ بالإضافة إلى بعض الأفراد من صفوفه مثقفى الساموراي الذين
كانوا محور المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) .

* * *

وتبلورت المعارضة السياسية في حركة تهدف إلى تأسيس جمعية وطنية
دستورية Kokkai Kisei Domei ، في أواخر السبعينات ، وما كاد يحل
مطلع الثمانينات حتى نظم القائمون على تلك الدعوة حركة جمع توقيعات على
عرائض تطالب بالدستور وإقامة مجلس نيابي؛ فبلغ عدد التوقيعات التي جمعت
نحو ربع مليون توقيع ، وأسس عدد من الجمعيات السياسية لهذا الغرض في
جميع أرجاء البلاد بلغ عددها في تلك الحقبة نحو ١٥٠ جمعية ، وعقدت
الاجتماعات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابي ، ونظمت الحلقات الدراسية
بغرض التثقيف السياسي الذاتي في معظم القرى الهامة ، وقبض لتلك
الحلقات الدراسية أن تعي الرأي العام الريفى لمساندة حركة المطالبة بالدستور
عن فهم واقتناع^(٩) .

فقد ترتب على إعلان المساواة بين جميع طبقات الشعب ، الذي
أصدرته الدولة بعد استرداد الإمبراطور لسلطته أن أنجز عددا من
الإصلاحات الهامة وإزداد الناس أملا في المشاركة الحقيقية في إدارة أمور
البلاد وخاصة الإصلاحات الأربعة الهامة التي أعقبت ذلك الإعلان وهي :
إحلال نظام الحكم المحلي (المحافظات) محل المقاطعات ، وإنشاء نظام
للتعليم القومى الحديث ، وإقرار الملكية الفردية والتجديد الإجبارى الذى

اقترن بنشوء الجيش الحديث . كل ذلك أيقظ الوعي السياسى للجهاهير ، وجعلها تفتح أذهانها على العالم المحيط بها تحت تأثير كتابات المثقفين النابريين التى أخذت تنشر على صفحات الجرائد . وكان أبعد الاصلاحات أثراً على حركة المطالبة بالدستور اصلاح التعليم وإنشاء نظام للتعليم خاضع للدولة فى عام ١٨٧٢ . ولم تمض خمس سنوات على ذلك التاريخ حتى كانت هناك ٢٠ ألف مدرسة ابتدائية تنتشر فى جميع أنحاء البلاد ، ولم يكن ذلك من إنجازات الدولة وحدها ؛ فقد أخضعت مدارس المعابد - التى كانت موجودة فى أواخر عصر طوكوجاوا للنظام الجديد ، وكان يتولى أعيان الريف الاتفاق على تلك المدارس التى كانت ملحقه بالمعابد الدينية وعرفت باسم Terakoya وكان أطفال الفلاحين يقبلون على تلك المدارس لتعلم القراءة والكتابة والحساب ، فهى قريبة الشبه بالكتاتيب فى بلادنا .

وقد أصدرت الحكومة اللامحة الخاصة بنظام التعليم بدياجة أنكرت فيها اقتصار التعليم على طبقة معينة من الناس ، وأعلنت أن الغرض من نظام التعليم الحديث نشر العلوم التطبيقية ، ورأت أن التعليم يجب أن يتم عن طريق الاختيار الحر للأفراد وليس عن طريق التبعة الإجبارية . فأقبل الفلاحون على إلحاق أولادهم بالمدارس الجديدة ، وأنشأ بعض أثرياء أعيان الريف مدارس متوسطة Gogaku بقراهم على نفقتهم الخاصة لاعداد الكتبة المؤهلين للعمل بدواوين الحكومة . غير أن هذه الإصلاحات النافعة كانت تكلف الفلاحين أكثر مما يطيقون ، فكثيرا ما كانوا يشورون على الحكومة ، لآكرها فى التعليم أو التجنيد ، ولكن طلبا لإصلاح نظام ضرائب الأطين التى كانت تعد المصدر الرئيسى للتمويل الضريبى ، ومن ثم أنقل كاهل أهل الفلاحة بالضرائب الإضافية الفادحة (١٠) .

وكان التعليم فى المحافظات يقع تحت إشراف مجلس خاص يسمى Gakumuiin يختار أعضاؤه من بين أعيان الاقليم ، ويتولى تعيين المدرسين

والإشراف على المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وقد استفاد الأعيان من وجودهم في مجالس التعليم الإقليمية في العمل على نشر الدعوة لحركة المطالبة بالدستور ، وتنتشر الأفكار الليبرالية وخاصة في المدارس المتوسطة ، مما دفع الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات بصفة عامة ، وسحبت من مجالس التعليم الإقليمية حق تعيين المدرسين وتحديد الكتب الدراسية ، فأصبح المدرسون موظفين حكوميين (١٨٨١) وأصبحت الكتب تقرر بمعرفة وزارة التعليم .

أما عن الحلقات الدراسية التي أنشأها الأعيان منذ عام ١٨٧١ بغرض التثقيف السياسي الذاتي فقد بدت على شكل مدارس متوسطة Gogaku أقامها الأعيان على نفقتهم الخاصة أو عن طريق جمع التبرعات من أهالي مجموعة من القرى المتجاورة . وكانت تلك المدارس تقام بغض النظر عن وجود عدد كاف من الصبية الذين يرغبون في الالتحاق بها ، فقد كانت مقصد الكبار الذين يندشون الثقافة العامة لذاتها ، إذ تشير الدلائل إلى أن نسبة عدد التلاميذ دون الرابعة عشر بذلك النوع من المدارس في محافظة Kanazawa لم يتعد ٢٠٪ ، بينما كانت بقية الطلبة من البالغين . وكانت تلك المدارس لا تقصر جهدها على تدريس العلوم المختلفة ، بل يمتد نشاطها إلى التثقيف السياسي والاجتماعي . وبعد إخضاع هذا النوع من التعليم للتوجيه والإدارة المركزية الحكومية ، حول الأعيان هذه المدارس إلى حلقات دراسية عملت تحت اسم Sekizen kai أي حلقات دراسية تهدف إلى نشر الثقافة العامة . وانتشرت تلك الحلقات في شرقي البلاد بصورة مكثفة ، ثم في بقية أنحاء البلاد . وكانت كل حلقة تضم ما يتراوح بين ١٢ و ٣٠ عضواً ، وإن كان ثمة حلقات دراسية تجاوز عدد أفرادها المائة عضو .

وكان الأعضاء عادة يقرؤون بعض الموضوعات السياسية وتداول مناقشتهم حولها ، وبدأوا بدراسة المقالات التي كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية

من اليابانيين مثل Fukuzawa yukichi Nakamura Masanao . ثم درسوا أعمال روسو ، وجون ستيوارت مل ، وسبفسر ، وكانوا يدعون بعض المثقفين اللبراليين من زعماء حركة المطالبة بالدستور بالعاصمة (طوكيو) إلى إلقاء المحاضرات وكذلك بعض الصحفيين اللبراليين للمشاركة في مناقشات تلك الحلقات التثقيفية التي لم تكن مغلقة على نفسها وإنما كانت اجتماعاتها مفتوحة لكل من يرغب في الحضور من أهل القرية أو القرى المجاورة . وكان نظام العمل في تلك الحلقات يتمثل في تكليف أحد الأعضاء بقراءة كتاب جديد في السياسة أو الفكر السياسي ، ثم يتولى عرض ذلك الكتاب في اجتماع تعقده الحلقة لهذا الغرض ، وتدور بعد ذلك مناقشات بين الأعضاء حول موضوع الكتاب . وتحمل الأعيان نفقات تلك الحلقات التي كانت مدارس للتثقيف السياسي ، لعبت دوراً كبيراً في تعبئة الجماهير في الريف ، لمساندة حركة المطالبة للدستور (١١) .

وبلغ تمسك الأعيان واهتمامهم بتلك الحلقات الدراسية حد فقد بعضهم المالكيتهم الزراعية التي اضطروا لرهنها مقابل قروض أنفقوها على تلك الحلقات الدراسية وعلى الحركة السياسية مثل Ishisaka Masataka أحد زعماء تلك الحركة بإقليم Minami - Tama وكذلك Hoseno Kiyoshiro عمدة قرية Ogawamura الذي تلقى تعليمه بمدرسة معبد القرية ، وحين اشتد عوده درس تعاليم كنفوشيوس والعلوم الصينية ، ثم دخل الحركة السياسية من باب المطالبة بإصلاح نظام ضرائب الأطنان الزراعية ، واحتك بالمشقفين اللبراليين ففتحت أمامه آفاق فكرية جديدة ، وقرأ أمهات كتب المفكرين الأوربيين مثل جون ستيوارت مل ، وروسو ، وسبفسر ، وبنتام ، وغيرهم مترجمة إلى اللغة اليابانية ثم أسس بمساعدة بعض زملائه الأعيان حلقة دراسية لدراسة الفكر السياسي الغربي . وكانت تلك الحلقة التي عرفت باسم Takumakai نواة حركة لجمع التوقيعات على عرائض قدمت إلى الحكومة تطالب بالدستور وبإقامة مجلس

نيابى ، وأقبل الناس على توقيع العرائض عن اقتناع تام بفكرة الحرية وحق الشعب فى المشاركة فى السلطة (١٢) .

وكانت الحلقة الدراسية بذلك مدرسة للفكر السياسى اختلف إليها جميع البالغين من سكان القرية والقرى المجاورة لها . فتحوالت تلك الحفلات الدراسية إلى جمعيات سياسية عقدت سلسلة من الندوات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى . وبلغ عدد الندوات التى عقدت فيما بين يناير ١٨٨١ ويونيو ١٨٨٢ فى جميع أنحاء البلاد نحو ١٨١٧ اجتماعا ، ألقى فيها نحو ٧٦٧٥ خطا سياسيا . وبلغ عدد الجمعيات السياسية التى دعت إلى عقد تلك الندوات نحو ١٥٠ جمعية سياسية انتشرت فى سائر أنحاء اليابان . ويقوم ذلك دليلا على اتساع الحركة وشموها والتفاف الجماهير حولها ، مما دفع الحكومة إلى إصدار قوانين تحرم عقد الاجتماعات السياسية والدعوة إليها ، وتشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات . ولكن تلك الإجراءات الصارمة لم تنجح فى إحباط الحركة السياسية ، فكسبت المزيد من تأييد الجماهير والتفافهم حولها .

ويصور لنا سكيذوكاكزو Sekido Kakuzo أحد زعماء تلك الحركة بإقليم إياراكى .

ذلك بقوله : . . . فى فبراير ١٨٨٠ اجتمع ممثلو عشر جمعيات فى إقليم إياراكى وقرروا تقديم عرائض إلى الحكومة للمطالبة بالحكم النيابى ، وقسموا بلاد الإقليم فيما بينهم ليطوفوا بها داعين الجماهير إلى تأييدهم وتوقيع العرائض التى تطالب بالدستور ، فكان هؤلاء الدعاة الذين لم يتجاوز عددهم الأربعين أو الخمسين رجلا يحملون طعامهم ويزورون القرى ، فلا يقتصرون على زيارة بيت العمدة ، بل يطوفون ببيوت القرية كلها شارحين الأوضاع السياسية فى داخل البلاد وخارجها ، موضحين مزايا الحكم النيابى وفوائده ، ثم يجمعون توقيعات من تروق لهم أفكارهم ، ولا يقدمون عن غايتهم هطول

الأمطار وتعذر السير في الطرق الموحلة ، ولا يسقطون من حسابهم قرية نائية تقع فوق أحد الجبال الشاخنة أو عند سفحه . وبذلك نجحوا في جميع توقيعات ١١٨١٤ رجلا من أرباب العائلات الهامة في إقليم ايباراكي وقدموا العرائض التي تطالب فيها الجماهير بالحكم النيابي إلى الحكومة (١٢) .

ولم يكن الإطار الفكري لحركة المطالبة بالدستور ، أو حركة المطالبة بالحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken Undo ، - على نحو ما عرفت به بين اليابانيين - يستمد مضمونه من الفكر اللبرالي الغربي فحسب ، بل ومن التراث الفكري الياباني أيضاً . وتبين لنا الكتابات التي تركها بعض زعماء الحركة ذلك بوضوح . فإذا تناولنا -- على سبيل المثال - كتابات Hosono Kiyoshiro الذي ذكرناه آنفاً ، نجد فكرته عن السياسة مستمدة أساساً من تعاليم كنفوشيوس ، فهو يتمسك بمبدأ ترشيد الطبيعة ود الشكل المثالي للأجبات الأخلاقية ، ، وطور تلك المبادئ وفسرها بالصورة التي تجعلها تتماشى مع التطور الميادي في العصر الحديث . فقد فسر فكرة حب الامبراطور Yao والامبراطور Shun للشعب - كما صوره كنفوشيوس في تعاليمه - بالتزام الامبراطور في العصر الحديث بالعمل على تحقيق آمال شعبه ولما كان الشعب يعقد الأمل على الدستور فلا يجب أن يتوانى الامبراطور لحظة عن تحقيق هذه الأمنية ، كما فسر فكرة « تغيير الأسرات الحاكمة » التي ذهب إليها كنفوشيوس أيضاً بضرورة تنازل الامبراطور عن العرش لغيره إذا هو تمسك بالحكم المطلق ، لأن الاستبداد لا تقبل به عدالة السماء ، ، واستمد فكرة المساواة بين جماهير الشعب من فكرة كنفوشيوس الطوباوية عن الحياة السعيدة التي يجب أن يتمتع بها الناس جميعاً تحقيقاً لإرادة السماء . وبذلك يكون Hosono Kiyoshiro ومن سار على دبره من قيادات حركة المطالبة بالدستور قد مزجوا بين التراث الفكري الياباني الموروث بدوره عن الصين ، بالفكر اللبرالي الغربي ، فلم تجد الجماهير أي

تناقض أو تنافر بين ما يدعو إليه زعماء حركة المطالبة بالدستور وبين التراث الثقافي الياباني (١٥) .

ونجد أيضاً في ثورات الفلاحين التي قامت في أواخر عصر طوكوجاوا وأوائل عصر مييجي تأثراً واضحاً بـتعاليم كنفوشيوس الذي نادى بمبدأ «ثورية الإصلاح» Yanaoshi ، فزج قادة الثورات الفلاحين بين هذا المبدأ ومبدأ الحقوق الطبيعية للشعب كما عبرت عنه الليبرالية الغربية ، ويبدو هذا المزج واضحاً في التشييد الذي شاع في تلك الحقبة ، وتعنى به الفلاحون في إقليم توسا Tosa بجزيرة شيكوكو Shikoku أحد معاقل تلك الثورات إذ يقول (١٥) .

ليس ثمة فرد أسمى منزلة من غيره ...

فمن نحن جميعاً سواء ما دمنّا بشراً ...

إذ ليس لنا سوى حياة واحدة ...

إذا لم نعيشها أحراراً ، وجب علينا أن نتخلص منها غير آسفين .

الدنيا مقسمة إلى قارات خمس ..

بينها آسيا المختلفة ... يا للعار !!

إذا نظرنا إلى التاريخ نجد أمريكا استقلت بالثورة ... ،

ما أروع ذلك !!

ونلاحظ نفس الظاهرة عند مثقفي الساموراي الذين اشتركوا في قيادة حركة المطالبة بالدستور مثل Chiba Takusaburo الذي ولد لأسرة من صغار الساموراي ، واشترك في الحرب الأهلية التي نشبت كرد فعل لسقوط طوكوجاوا ، ثم تنقل في أرجاء البلاد حتى استقر به المظالم في إقليم

San Tama وأعد مشروعاً لدستور شعبي قدمته جماهير الإقليم للحكومة ، وكان يرى ضرورة أن يقوم الدستور على أسس معينة لضمان نجاحه (١٦) .

١ - مراعاة العقلانية وقوانين الطبيعة (وهو ما عبر عنه كنفوشيوس باسم Dori) .

٢ - ملائمة الاتجاهات السائدة في البلاد وقت صدوره .

٣ - أن يكون الدستور مناسباً للظروف الواقعية ولأحوال وأوضاع الجماهير ، فلا يكون مجرد تقليد للدساتير الأوروبية لأن التراث الحضاري الياباني يختلف تماماً عن التراث الحضاري الغربي .

٤ - لا يجب أن تظل نصوص الدستور ثابتة دون تغيير ، وإنما يراعى تغييرها تبعاً لما يطرأ على البلاد والشعب من تطور .

وهكذا كان الإطار الفكري لحركة المطالبة بالدستور (أو حركة الحرية وحقوق الشعب) يقوم على قاعدة صلبة من التراث الفكري الياباني ، مع تطويره وتطعيمه بالفكر الليبرالي الغربي بصورة لا تجعله يبدو غريباً عن واقع المجتمع ومستوى فهم الجماهير ، وتجعله مقبولا لديهم . ولعل ذلك يفسر التفاف الجماهير حول تلك الحركة مما أضفى عليها صبغة شعبية .

* * *

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة لا يقودها حفنة من المثقفين الذين لا تربطهم بالجماهير رابطة ، وإنما يقودها رجال ينتمون إلى عائلات الأعيان الذين عاشوا في الريف منذ أجيال بعيدة ، وتمتعوا بنفوذ كبير فيه ، ولديهم القدرة على تعبئة جميع سكان القرى في حركة سياسية ضد الحكومة والأساس الذي قامت عليه سلطتها . ولم تكن الحكومة حينئذ

مهيئة لمواجهة مثل تلك الحركة بإجراءات قمع صارمة ، فأثرت السلامة وسارعت بإصدار بيان في أبريل ١٨٨١ أعلن فيه الامبراطور أنه « ينوى إقامة نظام نيابي تدريجياً يعود بالفائدة على الحكومة والشعب » .

وكان هذا الإعلان يعبر بالدرجة الأولى عن اتجاه الارستقراطية الحاكمة نحو إضفاء الشكل الدستوري على نظام الحكم المركزي المطلق ، وتحويل أداة الحكم إلى أداة عصرية على الطراز الغربي ، مع عدم الاخلال بجوهر النظام القائم ، ولقطع الطريق على حركة المطالبة بالدستور التي كانت تهدف إلى تحقيق نظام حكم لبرالي على النمط الفرنسي أو الإنجليزى ، يعطى كل السلطة للشعب ويخفض الحكومة لرقابته . وراع الحكومة اتساع تلك الحركة وما توافرها من إمكانيات النجاح ، فسعت إلى إصدار دستور يمنح للشعب من الارستقراطية الحاكمة ، وتقوم مؤسساته النيابية على أساس تكريس السلطة المركزية والحكم المطلق مع العمل على اجتياز مرحلة التحول إلى رأسمالى بخطى سريعة ، حتى يتحقق لليابان مجتمع رأسمالى متكامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وانهت مرحلة « التحضر والاستغارة Bummei Kaika » التي كان التعبير عنها ما تم من إنجازات في مطلع عهد مييجى ، وعلى وجه التحديد في الفترة من ١٨٦٨ حتى مطلع الثمانيات ، حيث اقتبس من فرنسا بالذات ، فتم وضع نظام التعليم الحديث على النمط الفرنسي ، وأنشئ الجيش الحديث على النظام الفرنسي وعلى يد ضباط فرنسيين ، كما صنف جستاف بواسوناد Gustave Boissonade القانون المدنى اليابانى على منوال القانون المدنى الفرنسى ، وعلا مد التيارات الفكرية اللبرالية الفرنسية والإنجليزية في تلك الحقبة ، فألهمت مثقفي العصر وقادة الحركة السياسية ، إلى غير ذلك من تطورات شهدتها عصر مييجى في سنيه الأولى (١٧) .

وبنهاية تلك الموحلة بدأت مرحلة جديدة اصطلاح على تسميتها مرحلة « ثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku Kyohei » ، فبدأ بتنحية ذوى النفوذ

الثقافي الفرنسي ، وإعادة تنظيم التعليم والجيش على النمط الألماني وذلك تحت تأثير هزيمة فرنسا في حرب السبعين وظهور ألمانيا كقوة دولية كبرى ، وتمكنها - في فترة وجيزة - من بناء اقتصادها الوطني (١٨) . وعبر الاتجاه الجديد عن نفسه في سلسلة من التطورات الاقتصادية لعل أهمها انسحاب الدولة من إدارة المؤسسات الاقتصادية انسحاباً تدريجياً عن طريق بيع المشروعات التي أقامتها الدولة للقطاع الخاص ، وتنشيط القطاع الخاص الصناعي عن طريق امتصاص الجيش والبحرية والمصالح الحكومية لجانب كبير من الإنتاج ، فأتاح ذلك للأسمالية اليابانية فرصة بناء كيائها الذاتي ونحوها إلى احتكارات كبرى . واقترن ذلك التطور باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لعل أهمها إصدار أوراق العملة التي ليس لها غطاء من الذهب ، وتأسيس «بنك اليابان Nippon Ginko» ليضطلع بهذه المهمة ونتج عن هذه السياسة وقوع انكماش شديد في الأسواق ، وهبوط أسعار السلع هبوطاً شديداً . مما جعل الفوارق بين الطبقات تزداد حدة في المجتمع الريفي على وجه الخصوص ، وكان لذلك أثره على حركة المطالبة بالدستور.

* * *

فقد كان صدور البيان الذي وعد فيه الامبراطور بإقامة نظام حكم نيابي (أبريل ١٨٨١) نقطة تحول في تاريخ حركة المطالبة بالدستور . إذ أعيد تنظيم الحركة في صورة حزبين سياسيين أحدهما «حزب الأحرار» والآخر «حزب الإصلاح الدستوري» ، في الوقت الذي كانت الحكومة تدبر فيه أمر تصفية الحركة ، فقد حدث تغيير في السلطة أشبه ما يكون بانقلاب سياسي أبعث على أثره وزير المالية Okuma Shigenobu المعروف بميوله الليبرالية ومناصرته للدعوة الدستورية ، وانفرد الساسة من الساموراي الذين كانوا وراء تصفية عصر طوكوجاوا بالسلطة كاملة (١٩) .

ومنذ ذلك الحين أصبح النشاط السياسى متركزاً حول الأحزاب السياسية، وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة فى الريف إلى خدمة أغراض أخرى، فلم يعد نشاطها قاصراً على المطالبة بالدستور، وإنما تعداه إلى مطالب أخرى ذات طابع اقتصادى، وتنفق - إلى حد كبير - مع مصالح أعيان الريف فدعت إلى الاهتمام بالتعليم وعدم قصر وظائف الدولة على فئة معينة من الناس (إشارة إلى ضرورة إعطاء الأعيان فرصة تولى الوظائف الكبرى التى كانت قاصرة على الساموراي) وتشجيع الصناعة. وبعد أن كانت الحلقات الدراسية التى أشرنا إليها آنفاً ملتقى جميع سكان القرية، أصبحت عضوية الجمعيات السياسية فى تلك المرحلة محصورة فى فئة معينة من الناس الذين باستطاعتهم سداد اشتراك العضوية الشهرى وكان كبيراً نسبياً. ومن ثم لم يتمتع بعضوية تلك الجمعيات سوى الأعيان، وبذلك تم استبعاد الفلاحين من المشاركة فى العمل السياسى (٢٠).

أما عن قيادة المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) فكانت بيد مثقفى الساموراي الذين اتفقوا على الغاية من تلك الحركة، وهى إقامة حكم نيابى دستورى على النمط الغربى، ولكنهم اختلفوا حول سبيل تحقيق تلك الغاية. وأدى اختلافهم إلى تكوين حزبين مستقلين هما حزب الأحرار Jiyuto، الذى تزعمه إيتاجاكى تايسوكى Itagaki Taisuke، وكان يمثل تجمع اللبراليين الراديكاليين، ويسعى للسيطرة على الحركة السياسية فى الريف عن طريق الأعيان الذين كان يمدهم بالتوجيه والإرشاد. أما القسم الآخر فضم أصحاب الاتجاه اللبرالى الإصلاحى الذى يركز على العمل السياسى المتأنى وعلى الإصلاحات فى نظام التعليم والاقتصاد، وعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى حزب الإصلاح الدستورى Kaishinto، الذى تزعمه Okuma Shigenobu، وزير المالية المبعد من السلطة وكان أبرز رجاله فوكوزاوا يوكيتشى رائد التعليم الجامعى فى اليابان. ونظم مؤيدو الحكومة أنفسهم فى حزب سياسى

ثالث أطلقوا عليه اسم « الحزب الامبراطوري Rikken Teiseito » ، وكان خطه السياسي تدعيم الحكم المطلق (المستنير) (٢١) .

وخلال حركة جمع التوقيعات على العرائض الخاصة بالمطالبة بالدستور (١٨٧٨ - ١٨٨١) ، وهى الفترة السابقة على تكوين الحزبين ، لم يكن ثمة خلاف ذوبال بين فريق المثقفين من قادة المعارضة السياسية ، فكلاهما كان يؤيد الحركة ويمدها بالطاقة الفكرية التى ساعدت على بلورة مطالب الجماهير وكلاهما قدم التأييد المعنوى لأعيان الريف فى حركتهم ، بل وساهموا فى نشاط حلقاتهم الدراسية وجمعياتهم السياسية بالخطابة وإلقاء المحاضرات ، وكلاهما كان يؤيد المطالب الرئيسية التى اشتملت عليها العرائض والتى كانت تدعو إلى إقامة مجلس نيابى وضمان الحقوق السياسية للأمة عن طريق تقرير حرية الاجتماعات وحرية التعبير ، وكفالة الظروف الملائمة لنمو الصناعة الخاصة ، وتخفيض ضرائب الأتبان الزراعية ، وتحقيق الاستقلال الوطنى عن طريق إعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها الحكومة مع الدول الأوروبية (٢٢) .

وقد تفاوت مفهوم تلك المطالب عند العناصر الثلاثة التى كانت تمسك بزمام الحركة السياسية : الراديكاليون ، والإصلاحيون ، وأعيان الريف . وإن ظلوا جميعاً متمسكين بهذه المطالب ، ولم يقع الخلاف بينهم إلا بعد وقوع انقلاب ١٨٨١ ، فانقسموا على أنفسهم . فعلى حين اتخذ الأحرار «موقف المعارضة الصريحة» ، كان الإصلاحيون ، على استعداد للتفاهم مع السلطة إذا مالت نحو الإصلاح . أما الأعيان فبدأوا يرغبون عن السياسة ، وانشغلوا بالنواحي الاقتصادية والثقافية ، وزادت الهوة التى خلفها الانكماش الاقتصادى اتساعاً بينهم وبين جماهير الفلاحين ، فبعد أن كان الالتحام تاماً بين الأعيان والفلاحين خلال «حركة العرائض» ، — على نحو ما أشرنا — بدأت سياسة الانكماش الاقتصادى تباعد بين هؤلاء وأولئك . فعلى حين

عائى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية ، كانت ضرائب
الاطيان تعادل أربعة أضعاف الضرائب المقررة على مصادر الدخل الأخرى
كالجارة والصناعة ، مما جعل ربح اطيانهم لا يفي بسداد ما عليهم من ديون ،
أخذ الأعيان يشددون فى تحصيل القروض التى قدموها للفلاحين ، واتجهوا
إلى استثمار أموالهم فى الصناعة وفى النشاط المصرفى ، واختلقت بهم وبالفلاحين
السبل ، فأخذ الفلاحون يعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان على
حد سواء . وبعد أن كانت ثورات الفلاحين تهب بقيادة الأعيان وتوجه
ضد الحكومة ، أصبحت عناصر من الفلاحين أنفسهم تقود تلك الهيئات
وتوجهها ضد الحكومة والأعيان . ولدينا مثال على تلك الظاهرة هما ثورة
اليائسين بإقليم تشتشيبو Chichibu Komminto ، (١٨٨٤) ، وثورة إقليم
فوكوشىما Fukushima التى سبقتها بعامين .

وكان لهذه الظاهرة أثرها على الأعيان أنفسهم فانقسموا إلى نحو ثلاث
مجموعات (٢٣) :

١ - فريق نفر من العمل السياسى واتجه إلى النشاط الاقتصادى ،
فصرف اهتمامه إلى التجارة والصناعة ويمثل هؤلاء القطاع الأكبر
من الأعيان .

٢ - فريق آخر تمسك بالالتحام بالفلاحين وشارك فى وثوراتهم .

٣ - بضعة أفراد من الراديكاليين تفوقوا على أنفسهم ولم يعد لهم
نشاط يذكر .

كما تأثر « حزب الأحرار » بهذه التطورات وبتضييق السلطة على نشاطه
فأصبح أكثر اعتدالا من ذى قبل ، فيما عدا بعض القادة البارزين مثل
Oikentaro الذى اشترك فى ثورة « اليائسين بإقليم تشتشيبو » .

ثم ما لبث حزب الأحرار أن جمد نشاطه ثم حل نفسه (١٨٨٤) ولكن فروعُه ببعض مناطق الريف ظلت تعمل بنشاط ، وخاصة فرع الحزب بشرق اليابان الذي نظم في ١٨٨٦ - ١٨٨٧ حركة محدودة لحث الحكومة على الإمبراغ بإقامة مجلس نيابي . غير أن فروع الحزب ما لبثت أن توقفت عن العمل بدورها أمام مقاومة الحكومة وتبدد حماس قيادات الحركة ، وبقي على الساحة السياسية « حزب الإصلاح الدستوري » ، بعد أن سلك مع الحكومة سبيل المهادنة . وتدعم مركز الحزب الإمبراطوري الذي كانت الحكومة وراء تكوينه ومن ثم أيدها تأييداً مطلقاً (٢٤) .

* * *

في ضوء تلك الظروف بدأت الحكومة تعد العدة لإصدار دستور يهدف إلى احتواء الاتجاهات الليبرالية التي عبرت عن نفسها من خلال المشاركة في حركة المطالبة بالدستور ، ولا يخجل بالأسس التي يقوم عليها نظام الحكم ، ويرضى مطامع الرأسمالية التي بدأت تمارس الضغوط على السلطة . فشكلت لجنة لإعداد الدستور (١٢ أكتوبر ١٨٨١) برئاسة ايتوهيروبوإي Ito Hirobumi أحد كبار رجالات الحكم ، على أن تنتهي اللجنة من إعداد الدستور في خلال عشر سنوات (١٨٩٠) ١١

ووضع نظام جديد للاستقراطية قصد به جمع شمل المحافظين وبقايا الساموراي الملتفين حول الحكومة بتكوين طبقة نبلاء ترتبط بالبلاط الإمبراطوري وتجمع بين هؤلاء وأولئك (١٨٨٤) . وحتى تمهد الحكومة السبيل للتطور الدستوري المرتقب ، أنشئ مجلس وزراء Naikaku على النمط الألماني (١٨٨٥) وتبع ذلك تأسيس مجلس البلاط Sumitsu - in . كما صدرت لوائح خاصة بنظام الخدمة المدنية في الدولة ، وبعض القوانين المدنية التي تنظم الأحوال العامة والخاصة بهدف التمهيد للدولة الدستورية المراقبة .

وعقب تشكيل لجنة إعداد الدستور سافر رئيسها ايتى هيروبو مى إلى ألمانيا ومكث بها هناك مدة عامين (١٨٨٢ - ١٨٨٤) درس خلالها النظام الدستورى الألمانى وراقب عن كثب ممارسة المجالس النيابية الألمانية لنشاطها وعند عودته إلى اليابان استعان بثلاثة من الخبراء الذين درسوا فى أوربا لمعاونته فى إعداد الدستور ، ومارست اللجنة عملها فى رحاب البلاط الامبراطورى وبين جدران القصر الامبراطورى دون محاولة اشراك ممثلين للجماهير فى عملها ودون الرجوع إلى الشخصيات السياسية الهامة التى لعبت دوراً فى حركة المطالبة بالدستور ؛ فتجاهلت اللجنة كل هؤلاء وعكفت على إعداد الدستور متمثلة التجربة الألمانية ، مراعية ظروف نظام الحكم فى اليابان ومقوماته الأساسية ، حتى إذا اكتملت ملامح الدستور طرح للمناقشة أمام مجلس البلاط باعتباره الهيئة الاستشارية العليا للامبراطور ، حتى إذا أجازها المجلس أعلن الامبراطور منح الدستور للبلاد (١١ فبراير ١٨٨٩) فى يوم ذكرى تأسيس ياماتو Yamato فى عام ٦٠٠ ق . م أول دولة فى اليابان (ويعتقد أن أباطرة اليابان ينحدرون من سلالة مؤسس تلك الدولة) . واتخذت احتياطات مشددة لضمان تقبل الجماهير للدستور دون تعكير لصفو الأمن ، فقامت حالة شبيهة بإعلان الأحكام العرفية ، حيث أغلقت دور الصحف اللبرالية ، بينما تلقت بقية الصحف تعليمات مشددة بعدم التعرض للدستور بالتعليق أو النقد . ولما كان حزب الأحرار قد حل بالفعل منذ عام ١٨٨٤ ، ورهنت حركة المطالبة بالدستور بسبب الانقسام الذى وقع فى صفوف قياداتها ، فقد مرت المسألة بسلام ، ولم تقع أى حوادث مضادة .

وقد نص الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها اسم « المجلس الامبراطورى » تتكون من مجلسين أحدهما مجلس النواب Shugi-in

والآخر مجلس النبلاء Kizoku-in واستخدم اليابانيون المصطلح الألماني Diet للدلالة على هذه الهيئة بمجلسها . وركز الدستور السلطة كلها في يد الامبراطور حتى فاقت سلطته سلطة الدايت ؛ فكان له حق إصدار مراسيم بقوانين إدارية في الأمور التي تتعلق بالمصالح العامة للبلاد دون الرجوع إلى الدايت بشرط أن يحصل على موافقة مجلس البلاط عليها ، وبديهي أن المجلس الأخير لا يمكن أن يعترض على مراسيم الامبراطور الذي له سلطة تعيين وإقصاء أعضاء ذلك المجلس . وكانت قرارات الدايت تصبح ملزمة للحكومة في حالة موافق أغلبية الأعضاء عليها أما القرارات الخاصة بالضرائب المالية فيقتضى إقرارها موافقة أغلبية الأعضاء في مجلس النواب أولا ، وإن كان الامبراطور قد احتفظ لنفسه بحق الفيتو على جميع قرارات الدايت بمجلسه ؛ ولم يكن للدايت حق النظر في المعاهدات التي تعقدها الدولة مع الدول الأجنبية ، فقد كان ذلك من اختصاص الامبراطور وحده ، يعاونه مجلس البلاط (٢٥) .

وكانت صلاحيات الامبراطور - وفقا للدستور - لا تحدّها حدود ، فهو الذي يدعو الدايت بمجلسه إلى الانعقاد ، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء ، وله أن يغير ويبدل في مؤسسات الدولة المختلفة ، وتعيين وعزل كبار الموظفين بما فيهم الوزراء الذين كانوا مسؤولين أمامه وحده ، ويده زمام قيادة الجيش والبحرية ، وله حق إعلان الحرب وإبرام معاهدات الصلح ، وإعلان الأحكام العرفية ، ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية ، وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم . ولا رقيب على الامبراطور في سلطته تلك ، وإنما عليه - إذا شاء - أن يرجع إلى مستشاريه فيم ينعن له من أمور ، وهؤلاء المستشارون هم الوزراء ورجال البلاط وقادة الجيش والبحرية . ويلاحظ أن الامبراطور لم يمارس بشخصه هذه السلطات التي أعطاه لنفسه في الدستور ممارسة فعلية ، وإنما كان يمارس تلك السلطات

من خلال مجموعة من الأفراد الذين أداروا أمور البلاد باسم الامبراطور من خلاله (٢٦) .

فبعد عام ١٨٨٩ ، أصبحت مقاليد الحكم في اليابان في يده صفوة أرستقراطية تكونت من أسرة الامبراطور وكبار الساسة Genro ومجلس النبلاء . واشتملت هذه الارستقراطية على بعض نبلاء البلاط القدامى Kuge ، وأمراء الإقطاع الذين عرفوا في عصر طوكوجاوا باسم Daimyo ، وصغار الساموراي الذين كانوا وراء حركة استعادة الامبراطور متسو هيتو لسلطته ، وبالإضافة إلى هؤلاء بعض الكفايات الفنية من الرعيّل الأول من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب وكانوا دعامة جهاز الدولة الحديث .

فمنذ صدور الدستور وحتى عام ١٩١٣ ، كانت مقاليد الأمور في البلاد في يد حفنة من كبار الساسة الذين عرفوا باسم Genro ، وكانوا مجموعة من أهل الثقة الذين وقع على عاتقهم بناء اليابان الحديث في الفترة (١٨٨٠ - ١٩٠٠) ، ومارسوا السلطة الفعلية في الدولة في ظل الدستور . ورغم أن نفوذهم السياسي بدأ يتقلص منذ عام ١٩١٣ ، إلا أنهم ظلوا حتى ١٩٢٢ يوجهون الأمور الداخلية والخارجية للبلاد بصورة أو بأخرى ، وتقوم هذه الظاهرة دليلا على أن الدستور الياباني لم يكن سوى مظهر لأداة الحكم يصبغها بصبغة غريبة دون أن يغير من واقع الحكم الأوتوقراطي وكان من أبرز الشخصيات التي تنتمي إلى هذه الفئة من الساسة : ايتو هيروبومي الذي تولى إعداد الدستور ، وياما جاتا اريموتو الذي قام ببناء الجيش الحديث ، و Matsukata Masayoshi, Inoue kaoru اللذان قاما بوضع النظام المالي والضريبي الحديث .

أما عن مجلس النبلاء وهو أهم مجلسي الدايت ، وأعلى سلطة تشريعية في البلاد ؛ فكان يضم أمراء البيت الامبراطوري ، ثم ممثلين للنبلاء والأشراف

يُنتخبون لمدة سبع سنوات ، وبعض أفراد يمينهم الامبراطور أعضاء لدى الحياة تقديرًا للخدمات التي أدوها للدولة في المجالات الادارية أو الفنية أو العلمية ، ويمثلين الأكاديمية الامبراطورية يقوم زملاؤهم بانتخابهم لمدة سبع سنوات ، ثم ممثلين لكبار دافعي الضرائب يقوم زملاؤهم أيضاً بانتخابهم بحيث يخصص مقعد لكل محافظة وبذلك كان المجلس يضم صفوف مختارة على أساس رابطة الدم أو الثروة من ذوى الألقاب والرتب ، فهو يمثل الارستقراطية أصدق تمثيل ، وقد كفل له الدستور سلطات تشريعية واسعة فيما لا يمس صلاحيات الامبراطور .

أما مجلس النواب فكان يعد - من الناحية النظرية - ممثل الشعب في الهيئة التشريعية ، غير أن حق الترشيح لذلك المجلس لم يكن مكفولاً لجميع المواطنين وإنما اشترط في المرشح قدراً معيناً من الثراء وكانت قرارات المجلس لا تعد نافذة إلا إذا أقرها مجلس النبلاء ، ولا يحق له مناقشة الميزانية إلا في حدود معينة ، فإذا اعترض عليها كان من حق الحكومة العمل بميزانية العام السابق (٢٧) .

وبذلك كان الدستور الياباني مجرد محاولة للتوفيق بين اتجاه الحكومة إلى مركزية السلطة ، ورغبة الجماهير في الديمقراطية ، وإن غلب الاتجاه الأول على الاتجاه الآخر ؛ فتحوّل اللبرالية إلى إطار يحوى في جوهره مركزية السلطة ، وذلك نتيجة لتصفية حركة المطالبة بالدستور (حركة الحرية وحقوق الشعب) فلم ترتفع أصوات اللبراليين للمطالبة بإعطاء الشعب المزيد من السلطة بعدما تفرقت السبل بزعامات تلك الحركة ، ونتيجة لإجراءات القمع التي مارستها الحكومة ضد القيادات التي ظلت مخلصاً للحركة وضد الصحف زادت الاتجاه اللبرالى .

واستمر دستور مييجى سارى المفعول حتى هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، ولعل السبب فى استمرار العمل بذلك الدستور شدة حاجة الرأسمالية اليابانية - التى شبت عن الطرق وبلغت المرحلة الامبريالية فى زمن قياسي - إلى سلطة مركزية ترعى مصالحها وتفتح أمامها آفاق الاستثمار فى داخل البلاد وخارجها ، أكثر من حاجتها إلى الاستناد إلى طبقة اجتماعية معينة تعبر عن مصالحها وتعمل على تنميتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية .

الحواشى

- Hirschmeier, J : The Origins of Entrepreneurship in (١)
Meiji Japan, Harvard University Press, 2nd ed.
1968, pp. 21 - 28.
- Smith, T. C. : The Agrarian Origins of Modern Japan, (٢)
Stanford Calif. 1970, pp. 180 - 85.
- Lockwood, W. W : The Economic Development of Japan, (٣)
Princeton New Jersey, 1968; pp. 12 - 16.
- Borton, H. : Peasant Uprisings in Japan of the (٤)
Tokugawa Period, Asiatic Society of Japan, 2nd,
series 16, 1938, p. 219.
- Hall, J. W. : Tokugawa Japan 1800 - 1853 وانظر أيضا
(Crowley, J. B. ed. : Modern East Asia Essays
in Interpretation, London 1970, pp. 62 - 94) .
- Beasley, W. G. : Great Britain and the Opening of Japan, (٥)
London 1951, pp. 113 - 44.

(٦) هناك العديد من المؤلفات حول عصر مييجى تتناول الجوانب المختلفة من الإصلاحات التى أدخلت على النواحي الاقتصادية والسياسية والإدارية فى مطلع ذلك العهد ولعل أبرزها فى مجال الاقتصاد كتاب Hirschmeier وكتاب Smith اللذان ذكرناهما آنفا ، وبالنسبة

للإصلاحات السياسية هناك كتاب :

Mc Laren, W. W. : A Political History of Japan During the Meiji Era 1867 — 1912, London 1916, pp. 153 — 77.

أما عن الجوانب الإصلاحية الأخرى فيقطبها كتاب :

Dore, R. P. : Aspects of Social Change in Modern Japan, Princeton, New Jersey 1971.

Uyehara, G. E. : The Political Development of Japan (٧)
1867 - 1909, London 1910, pp. 89 - 106,

Hirschmeier, J. : Op. cit., p. 88. (٨)

Uyehara, G. E. : Op. cit., p. 72. (٩)

Gakushuin - Daigaku Kindai - shi Kenkyukai; Katsudo (١٠)
Hokokusho, San - Tama Jiyū Minken Undo,
Showa 46 nendo (Tokyo 1971), p. 5.

وهو بحث باللغة اليابانية يقيم في ١١ صفحات أعدده فريق من الباحثين بجامعة جاكسون تحت إشراف الأستاذ Irokawa Daikichi عن « حركة الحرية وحقوق الشعب بأقليم San - Tama ».

ويعتمد البحث على الوثائق والمذكرات الشخصية التي عثرت عليها مجموعة الباحثين في بيوت زعماء الحركة .

وقد تفضل الصديق الأستاذ Miki Wataru مشكوراً بمعاونتي في الرجوع إلى هذا البحث القيم :

Ibid, pp. 11 - 35. (١١)

Irokawa Daikichi : Freedom and the Concept People's (١٢)
Rights, Japan Quarterly, vol XIV, No. 2,
April - June 1997, p. 177.

Ibid, pp. 178 - 79. (١٣)

Gakushuin - Daigaku, kindai - shi Kenkyukai : Op. cit, (١٤)
pp. 37 - 38.

Ibid, pp. 95 - 102. (١٥)

Yusuke Tsurumi : The Liberal Movement in Japan, The (١٦)
Re-awakening of the Orient, London 1925,
pp. 68 - 70.

- Yanaihara Tadao : A Short History of Modern Japan, (١٧)
in The Modernization of Japan, Tobata, ed.,
The Institute of Asian Economic Affairs, Tokyo
1966, pp. 11 - 12.
- Toyama Shigeki : Politics, Economics and the Interna- (١٨)
tional Environment in the Meiji and Taisho
Periods, The Developing Economies, vol IV,
No. 4, Dec. 1966, pp. 426 - 32.
- Lockwood, W.W. : Op. cit., pp. 512 - 15, (١٩)
حول أبعاد الانقلاب السياسي المضاد للبرالية انظر :
- Lebra, J. C. : Okuma Shigenobu and the 1881 political Crisis,
Journal of Asian Studies, vol XVIII, pp.
475 - 87.
- Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op. (٢٠)
cit., pp. 13 - 15.
- Ike Nobutaka : The Beginnings of Political Democracy (٢١)
in Japan, 1950, pp. 195 - 201.
- Yanaihara Tadao : Op. cit., pp. 14 - 17. (٢٢)
- Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op. (٢٣)
cit., pp. 15 - 17.
- Ike Nobutaka : Op. cit., pp. 109 - 23. (٢٤)
- Uyehara, G. E. : Op. cit., pp. 109 - 23. (٢٥)
- Teters, B. J. : Kuga's Commentaries On The Consti- (٢٦)
tution of The Empire of Japan, Journal of
Asian Studies, vol XXVIII, 1969, pp. 321-37.
- Silbernian, B. S. : Bureaucratic Development and the (٢٧)
Structure of Decision - Making in The Meiji
Period, the Case of the Genro, Journal of Asian
Studies, vol XXVIII, 1967, pp. 81 - 94,